

## أضواء البيان

. @ 336 @

ومن أدلتهم على ذلك ما روي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ ( مَنْ لَمْ يَحْبِسْهُ مَرَضٌ ،  
أَوْ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ فَلَمْ يَحْجْ فَلَيَّمَتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا ) قَالَ ابْنُ  
حَجْرٍ فِي التَّلْخِصِ : هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ . وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ ،  
وَالدَّارِقُطْنِيُّ : لَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ . .

قلت : وله طرق . .

أحدها : أخرجه سعيد بن منصور في السنن : وأحمد ، وأبو يعلى ، والبيهقي من طرق عن شريك  
عن ليث بن أبي سليم ، عن ابن سابط ، عن أبي أمة بلفظ ( مَنْ لَمْ يَحْبِسْهُ مَرَضٌ أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ  
أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ فَلَمْ يَحْجْ فَلَيَّمَتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا ) لفظ البيهقي ، ولفظ  
أحمد ( مَنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ فَمَاتَ وَلَمْ يَحْجْ ) الحديث . وليث ضعيف ، وشريك سيء الحفظ ، وقد  
خالفه سفيان الثوري ، فأرسله ورواه أحمد في كتاب : الإيمان له عن وكيع ، عن سفيان ، عن  
ليث ، عن ابن سابط قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ وَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ  
ذَلِكَ مَرَضٌ حَاسٍ أَوْ سُلْطَانٌ ظَالِمٌ أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ ) فذكره مرسلًا . وكذا ذكره ابن أبي شيبة ،  
عن أبي الأحوص ، عن ليث مرسلًا ، وأورده أبو يعلى من طريق أخرى ، عن شريك مخالفة للإسناد  
الأول ، وراويناها عن شريك : عمار بن مطر ضعيف . وقال الذهبي في الميزان ، بعد أن ذكر  
طريق أبي يعلى : هذه في ترجمة عمار بن مطر الرهاوي المذكور الراوي ، عن شريك هذا منكر  
عن شريك . .

الثاني : عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً ( مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةٌ تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ  
اللَّهِ وَلَمْ يَحْجْ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ {  
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ لَدِّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا } ) رواه  
الترمذي ، وقال : غريب ، وفي إسناده مقال ، والحاثر يضعف ، وهلال بن عبد الله الراوي له  
عن أبي إسحاق مجهول ، وسئل إبراهيم الحربي عنه ؟ فقال : من هلال . وقال ابن عدي : يعرف  
بهذا الحديث ، وليس الحديث بمحفوظ . وقال العقيلي : لا يتابع عليه ، وذكر في الميزان  
حديث على هذا في ترجمة هلال بن عبد الله المذكور ، وقال : قال البخاري : منكر الحديث .  
وقال الترمذي : مجهول ، وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه . وقال فيه في التقريب :  
متروك . وقد روي عن علي موقوفاً ، ولم يرو مرفوعاً من طريق أحسن من هذا ، وقال المنذري :  
طريق أبي أمامة على ما فيها أصلح من هذه . .

الثالث : عن أبي هريرة رفعه ( من مات ولم يحج حجة الإسلام في غير وجع حابس